

تقع عملية تعيين المعلمين ومديري المدارس والمفتشين تحت رقابة وزارة التربية والتعليم في القدس، ومجرد توفر المؤهلات والخبرة وحده لا يكفي، في حالة المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، للحصول على وظيفة في التدريس المهنة، بل يجب أن يخضعوا لتحقيق أمني دون علمهم من أجل الحصول على موافقة جهاز المخابرات الداخلية (الشاباك) قبل تعيينهم للتقدم لوظيفة حكومية عليا مثل وظيفة عليا في التدريس أو التفتيش أو على خط الإدارة، يجب على المرشحين اليهود تقديم شهاداتهم التعليمية ومؤهلاتهم وخبراتهم، أما المرشحون العرب الفلسطينيون فيجب أن يتسلحوا أيضاً بموافقة المخابرات الداخلية، حيث يعتبر التعيين الانتقائي في مختلف الهيئات في المدارس العربية بمثابة إجراء. أداة لتقويض تشكيل الهوية، في حين تشهد أن عمليات التعيين والترقية تعني أن آراء أعضاء هيئات التدريس في المؤسسات التعليمية العربية في إسرائيل تخضع لرقابة صارمة للغاية، في حين أن الأعضاء اليهود في هذه الهيئات يخضعون صراحة. معادية للمجموعات السكانية التي من المفترض أن يخدموها دون مساءلة أو عقاب، ومن أوضح الأمثلة على ذلك المدير اليهودي لهيئة تعليم البدو التي أنشأتها وزارة التربية والتعليم لإدارة النظام التعليمي في القرى العربية غير المعترف بها. يعتبر مدير سلطة تعليم البدو مسؤولاً عن المرافق المادية للمؤسسات التعليمية، ولكنه أيضاً عضو في اللجان المخولة بتعيين المعلمين والمديرين والهيئات المهنية للمدارس في القرى غير المعترف بها في النقب عندما نظمت مجموعة من القيادات العربية المحلية، وأهالي الطلاب من بعض القرى غير المعترف بها في النقب، من أجل تحسين أوضاع مدارسهم، رد مدير سلطة تعليم البدو على ذلك بالكلمات التالية: "إنهم بدو متعطشون للدماء، وما زالوا يخالفون القانون ويتزوجون أكثر من امرأة، ويستمررون في توسيع بلداتهم غير الشرعية والاستيلاء على أراضي الدولة". وعندما سئل هذا المسؤول عن توفير المراحيض في الأماكن المغلقة في المدارس، أجاب: "من المعتاد في ثقافتهم أنهم يتبرزون ويتبولون في الهواء الطلق لا بل وأنهم لا يعرفون كيفية استخدام المراحيض".